الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.3/48/L.72
30 November 1993
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
اللجنة الثالثة
البند ١١٤ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

الأرجنتين، أسبانيا، ألمانيا، أوروغواي، أيرلندا، أيسلندا، ايطاليا، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بنما، بنن، بوليفيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الدانمرك، سورينام، السويد، شيلي، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، لكسمبرغ، المكسيك، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان: مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى قراراتها ٧/٤٦ المؤرخ ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ و ١٣٨/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٢٠/٤٧ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ و ١٤٣/٤٧ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ تسترشد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١] والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان[٢]

وإذ تدرك مسؤوليتها المتمثلة في تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وقد عقدت العزم على أن تظل متيقظة إزاء انتهاكات حقوق الإنسان أينما حدثت،

---

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد أن جميع الدول الأعضاء مطالبة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في مختلف الصكوك في هذا الميدان،

وإذ تحيط علما بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦٨/١٩٩٣ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣[٣] الذي قررت فيه تمديد ولاية الممثل الخاص لمدة سنة أخرى حتى يتمكن من تقديم تقرير أولي عن حالة حقوق الإنسان في هايتي الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وتقرير ختامي الى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين،

وإذ تحيط علما كذلك بتقرير البعثة المدنية الدولية المقدم عملا بالقرار ٤٧/٢٠ باء المؤرخ ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣[٤]،

وإذ يساورها قلق بالغ إزاء الأحداث الخطيرة التي وقعت في هايتي منذ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، والتي أوقفت بشكل عنيف وفجائي العملية الديمقراطية في ذلك البلد، وأدت الى حدوث خسائر في الأرواح وانتهاكات لحقوق الإنسان،

وإذ يساورها القلق أيضا إزاء الهجرة الجماعية لمواطني هايتي الذين يفرون من بلدهم بسبب تردي الحالة السياسية والاقتصادية منذ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١،

وإذ تعرب عن جزعها الشديد إزاء استمرار وتردي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولاسيما عمليات الإعدام باجراءات موجزة والإعدام التعسفي، وحالات الاختفاء القسري، وإزاء التقارير التي تتحدث عن أعمال التعذيب والاغتصاب، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين فضلا عن إنكار حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات،

وإذ تدرك الدور الهام الذي قامت به البعثة المدنية الدولية التي أنشأتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، والتي حال وجودها في هايتي دون وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتشجع على عودتها الى هايتي في أقرب وقت ممكن،

---

(٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٣ (E/1993/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٤) A/47/960 و Corr.1، المرفق.

١ - تثني على المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، السيد ماركو توليو بروني ثيي، لتقريره عن حالة حقوق الإنسان في هايتي[٥]، وتؤيد التوصيات الواردة فيه؛

٢ - تكرر إدانتها للإطاحة بحكم الرئيس جان - برتراند أرستيد المنتخب بالطرق الدستورية، ولاستخدام العنف والإكراه العسكري، وما حدث بعد ذلك من ترد في حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد؛

٣ - تعرب عن اقتناعها بأن التطبيق الكامل لاتفاقات جزيرة غفرنر[٦]، التي وقعها جميع الأطراف، هو عنصر أساسي لتحسين حالة حقوق الانسان في هايتي، وأن تخلف أحد الأطراف عن تطبيق الاتفاق المذكور قد أدى إلى مزيد من التدهور في حالة حقوق الانسان هناك؛

٤ - تعرب عن بالغ قلقها لاستمرار التدهور الكبير في حالة حقوق الإنسان في هايتي خلال عام ١٩٩٣ وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان المجسدة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٧]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٧]، والاتفاقية الامريكية لحقوق الإنسان "عهد سان خوسيه، كوستاريكا"[٧]، وغير ذلك من الصكوك الدولية في هذا الميدان؛

٥ - تدين استمرار حدوث الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان التي ترتكب في ظل الحكومة غير الشرعية التي قامت عقب الانقلاب الذي جرى في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وبصفة خاصة إزاء حالات الإعدام بإجراءات موجزة، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب، وعمليات التفتيش دون إذن قضائي، والاغتصاب، وتقييد حريات التنقل والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وإزاء قمع التظاهرات الشعبية التي تطالب بعودة الرئيس جان برتراند أرستيد؛

٦ - تدعو الى عودة البعثة المدنية الدولية فورا الى هايتي عملا على منع المزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان؛

٧ - توجه انتباه المجتمع الدولي الى استمرار تدفق الهايتيين الفارين من بلدهم وتدعوه الى دعم الجهود المبذولة لمساعدتهم؛

---

(٥) A/48/561.

(٦) A/47/975-S/26063.

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١١٤٤، رقم ١٧٩٥٥.

٨ - تعرب عن تقديرها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لما تضطلع به من أعمال لصالح مواطني هايتي، وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم المالي والمادي لتلك الجهود؛

٩ - تطلب الى الدول الأعضاء أن تواصل وتزيد من مساعداتها الإنسانية الى شعب هايتي، وتوافق على قرار الأمين العام إيفاد مجموعة إنسانية إضافية من الموظفين الى هايتي؛

١٠ - تقرر إبقاء حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هايتي قيد الاستعراض خلال دورتها التاسعة والأربعين كي تنظر فيها مرة أخرى على ضوء العناصر التي تقدمها لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- - - - -